

مجلس السلام العالمي

نظام دولي جديد

إبراهيم شمس الدين

مجلس السلام العالمي

نظام دولي جديد

إبراهيم شمس الدين

الفهرس

2مقدمة
3عصبة الأمم:
3الأمم المتحدة:
5مجلس السلام الترامبي:
51- "مجلس السلام" في غزة:
62-مجلس سلام أم إعادة هيكلة الدبلوماسية والقوة العالمية:
7نقاط القوة ونقاط الضعف
7التشابه مع عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة
8أهداف سياسية لمجلس السلام
8ملحق 1: بنود ميثاق مجلس السلام الذي وُقِع في دافوس:
11ملحق 2: قرار مجلس الأمن رقم 2803:

مقدمة

لم تنشأ المؤسسات الدولية الكبرى يوماً بوصفها تعبيراً محايداً عن إرادة إنسانية جامعة، بل جاءت دائماً انعكاساً مباشراً لموازن القوى التي أفرزتها الحروب والتحولت الكبرى في النظام العالمي. فمن عصبة الأمم التي وُلدت من ركام الحرب العالمية الأولى إلى هيئة الأمم المتحدة التي تشكلت على قياس المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ظلّ "السلام" شعاراً مُعلّناً يخفي في جوهره صراعات النفوذ، وإدارة الهيمنة، وإعادة توزيع القوة على المستوى الدولي.

في هذا السياق التاريخي، يبرز اليوم ما يُسمّى بـ«مجلس السلام العالمي» الذي أُعلن عنه عقب الحرب الطويلة على غزة، باعتباره مشروعاً جديداً لإدارة النزاعات وإعادة الإعمار، لكنه في العمق يطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل النظام الدولي، وحدود الشرعية، ومعنى السيادة، ودور المؤسسات القائمة. فهل نحن أمام آلية انتقالية لمعالجة كارثة إنسانية محددة، أم أمام محاولة لإعادة هندسة الدبلوماسية العالمية خارج إطار الأمم المتحدة، وبقيادة أميركية مباشرة وشخصانية غير مسبوقة؟

يسعى هذا الملف إلى تفكيك نشأة «مجلس السلام» وخلفياته السياسية والقانونية، ومقارنته بتجربتي عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، للكشف عن أوجه التشابه البنوية بينها، وعن طبيعة الأهداف التي يحملها، ونقاط القوة والضعف الكامنة فيه. كما يحاول قراءة المجلس بوصفه مؤشراً على تحوّل أعمق في بنية النظام الدولي، حيث يُعاد تعريف "السلام" بوصفه أداة للضبط والهيمنة، لا مساراً لتحقيق العدالة وحقوق الشعوب، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

عصبة الأمم:

تمّ إنشاء "عصبة الأمم" في 10 يناير/كانون الثاني عام 1920، بعد الموافقة عليها في مؤتمر السلام بباريس عام 1919 وموجب معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى. وتكوّنت عصبة الأمم من توازنات ما بعد الحرب الأولى وموازن القوى حينها من ثلاثة أجهزة: الجمعية العامة (تضم جميع الأعضاء)، المجلس (أعضاء دائمون مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، بالإضافة إلى أعضاء غير دائمين)، والأمانة العامة في جنيف. بدأت بعضوية 44 دولة (32 موقعة أساسية)، ووصلت إلى 63 عضواً، لكنها افتقرت إلى "آليات تنفيذ قوية" مثل "الفيتو" أو قوة عسكرية مشتركة.

ممّا يمكن استقراءه أنّ عصبة الأمم:

1- أتت بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يكن قبلها أي هيئة دولية مشابهة. وتُعد هي أول منظمة دولية شاملة تحت شعار "الحفاظ على السلام العالمي". (كان هناك اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863، والاتحاد البرلماني الدولي عام 1889 كفكرة تعاون برلماني). فقد كان النظام العالمي قبل 1914 يعتمد على التوازن الأوروبي (نظام فيينا بعد نابليون 1815: قضايا فنية واقتصادية دون سلطة سياسية أو عسكرية) والتحالفات الإقليمية الثنائية أو الثلاثية، من دون وجود هيئة مركزية مُلزّمة.

2- كانت تعبيراً عن ميزان القوى التي تريد إدارة النزاعات في العالم والتحكم بها، وضمان مصالحها الجيوسياسية حول مناطق النزاع في العالم.

3- أتت من رحم النظام العالمي ثنائي القطب المهيمن (بريطانيا وفرنسا كقوتين رئيسيتين بعد هزيمة ألمانيا)، مركزاً على "السلام الدائم" عبر التحكيم.

4- عدم إنضمام الولايات المتحدة إليها، بعد رفض الكونغرس الأمريكي ذلك، في مرحلة لم تكن فيها أميركا قطب أو قوة عالمية، فضلت ربما أن لا تكون دولة تابعة لثنائية القطب والعمل على دور مستقبلي لها مهيمن.

ومع صعود الفاشية والنازية، وضعف عصبة الأمم في حل النزاعات (غزو اليابان لمنشوريا 1913 كمثال)، عمّت الفوضى، مما مهّد بطريقة ما للحرب العالمية الثانية.

الأمم المتحدة:

تأسست "الأمم المتحدة" و"مجلس الأمن"، في 24 أكتوبر/تشرين الأول عام 1945، بعد توقيع ميثاقها في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية في 26 يونيو/حزيران من العام نفسه. وعقدت أول جلسة لمجلس الأمن في 17 يناير/كانون الثاني 1946 في لندن كأحد أعضاء الأمم المتحدة الرئيسيين للحفاظ على "السلام العالمي". صيغ هيكلها في مؤتمرات عُقدت في موسكو (1943)، وطهران (1943)، ودومبارتون أوكس (أمريكا 1944)، مع مشاركة الدول الخمس الكبرى التي خرجت من الحرب منتصرة: الولايات المتحدة، الإتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا، الصين، إنعكاساً لهيمنة المنتصرين.

مما يمكن إستقراءه أن الأمم المتحدة:

1-نشأت بعد اخفاقات عصبة الأمم في منع حرب عالمية.

2-تأسست كالعادة بناء على موازين القوى ونتائج الحرب العالمية الثانية التي إنتهت بخسارة ألمانيا وحلفائها الحرب (التحالف الثلاثي: ألمانيا، النمسا، المجر، الدولة العثمانية، وبلغاريا وإيطاليا لاحقًا، بعد توحيد ألمانيا عام 1871)، وصعود القوة الضاربة التي حسمت الحرب لصالح "دول التحالف" (فرنسا، بريطانيا، روسيا، إيطاليا بعد إنسحابها 1915 من الحلف الثلاثي، والولايات المتحدة الأمريكية 1917، اليابان، صربيا، بلجيكا، رومانيا، البرتغال، واليونان).

3-كانت، أيضًا، تعبيرًا عن ميزان القوى التي تريد إدارة النزاعات في العالم والتحكم بها، وضمان مصالحها الجيوسياسية حول مناطق النزاع في العالم.

4-أتت من رحم بداية تشكل نظام عالمي جديد، حيث إنهارت إمبراطوريات ودول وتحالفات وقامت مكانها تحالفات وتوازنات وميزان قوى جديد حول العالم يريد ملء مناطق الفراغ التي ظهرت أبان خسارة التحالف الثلاثي الحرب.

5-تأسست مع صعود حاكم للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية حاسمة للنزاعات الدولية، وكقوة اقتصادية ستهيمن على الاقتصاد العالمي المنهار والمتآكل والمدمر: "مشروع مارشال" (وزير الخارجية الأميركي) عام 1947، الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية بالكامل رغم تشكيل منظمة التعاون الأوروبي للإنفاق (قدمت 13 مليار دولار وقروض طويلة الأجل لـ 16 دولة أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية لإعادة بناء البنية التحتية كالصناعة والزراعة، والذي كان أساسًا اقتصاديًا لإعادة إعمار أوروبا، لكنه حمل أهدافًا جيوسياسية واضحة مثل مكافحة الشيوعية وتعزيز النفوذ الأميركي حول العالم.

6-أتت منظمة الأمم المتحدة، في ظل الهيمنة الأمريكية، وفي ظل مشروع مارشال الحاكم الذي ساهم في تقسيم أوروبا، وتأسيس الناتو، وأكد هيمنة أمريكا على النظام العالمي الجديد.

7-أقيمت الأمم المتحدة، لتشريع النظام العالمي الجديد، الأميركي الصبغة، معززة له بإنشاء "مجلس الأمن الدولي"، حيث أعطى نظام الأمم المتحدة حق النقض "الفيتو" للدول الخمس المنتصرة في الحرب الثانية، مع منحهم صفة الأعضاء الدائمين تحت حجة ضمان الاستقرار العالمي. ولمنع حروب مستقبلية بعد "كارثة" الحرب العالمية الثانية، وللحفاظ على "السلم والأمن العالميين". كما أسست لخدمة ذات الهدف مؤسسات مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ضمن نظام بريتون وودز (هو النظام النقدي الدولي الذي أُسس في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة لتنظيم أسعار الصرف والتجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ويقوم على ربط العملات الوطنية بالدولار الأميركي وربط الدولار بالذهب مما جعل الدولار عملة احتياطي عالمي وأنشأ صندوق النقد والبنك الدولي لدعمه)، للهيمنة على الاقتصاد العالمي من البوابة الاقتصادية أيضًا.

8-أتت الأمم المتحدة في إطار مسار يحوّل التوازن القطبي الجديد، القائم على تعددية الأقطاب، إلى نظام قائم على القطب الواحد ولو كان يعمل في ظل التعدد كمرحلة أولى، تلتها "الحرب الباردة" بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والتي انتهت بتكريس القطب العالمي (الأميركي) الواحد.

9-أرست الأمم المتحدة "نظام قانوني"، يعترف بهيمنة "المنتصرين". بل وأقامت إطار مؤسسي له. وأصبح "مجلس الأمن" الركيزة الأساسية له حيث سُمح له بفرض عقوبات وبالقيام بعمليات عسكرية، وفرض مشيئة "المنتصرين" على الدول المستضعفة، بشكل متحيز وبعدم مساواة بين الجلاد والضحية في الكثير من الأحداث والأزمات التي حصلت.

مجلس السلام الترامبي:

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لأول مرة عن تشكيل "مجلس السلام" في غزة في 15 يناير/كانون الثاني 2026، عبر منشور له على منصة "تروث سوشيال"، حيث وصفه بأنه "أعظم وأرقى مجلس جرى تشكيله على الإطلاق".

كان هذا الإعلان الرسمي الأول، بعد اقتراح الفكرة في سبتمبر/أيلول 2025 ضمن خطة إنهاء الحرب في غزة، ثم تلاه توقيع الميثاق التأسيسي في 22 يناير/كانون الثاني 2026 بمدينة دافوس في شرق سويسرا على ضفاف نهر "لاندويسر" في جبال الألب، وذلك على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، بحضور ترامب كرئيس للمجلس ومشاركة ممثلين عن 20 دولة، من بينهم ممثلين عن الأعضاء المؤسسون. كما وشهدت الجلسة حضوراً دولياً وعربياً، مع تركيز على غزة كأولوية للمجلس.

جاء هذا الإعلان بعد إطلاق المرحلة الثانية من "إنفاق السلام في غزة" (شرم الشيخ 2025)، رسمياً في 14 يناير/كانون الثاني بلسان المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف كإنتقال من المرحلة الأولى (وقف إطلاق النار) إلى المرحلة الثانية التي تركز على:

-تفكيك البنى العسكرية لحماس والفصائل، تدمير الأنفاق، وإشراف دولي على نزع السلاح.

-منع حماس من أي دور سياسي أو عسكري، مع عفو مشروط وممرات آمنة لمن يغادر.

-إطلاق خطة ترامب الاقتصادية لإعادة إعمار غزة عبر لجنة خبراء، وإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، وجذب إستثمارات، وإعادة تأهيل البنى التحتية.

-إنشاء حكومة إنتقالية تكنوقراطية فلسطينية تحت إشراف "مجلس السلام".

-نشر قوة إستقرار دولية للأمن.

-إنسحاب تدريجي إسرائيلي مقابل ضمانات أمنية.

-إدخال مساعدات كاملة عبر الأمم المتحدة دون تدخل.

1- "مجلس السلام" في غزة:

أنشئ مستنداً على قرار مجلس الأمن 2803 في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، والذي اعتمد خطة الرئيس الأميركي الشاملة لإنهاء "النزاع" في غزة، بتأييد 13 عضواً وامتناع روسيا والصين. وقد جاء القرار بعد الاتفاق على وقف "إطلاق النار" الأولي في أكتوبر/تشرين الأول 2025 بين حماس و "إسرائيل"، وأثار انتقادات لترك تفاصيل الانسحاب الإسرائيلي والحقوق الفلسطينية غامضة.

ويُعتبر "مجلس السلام" هيئة إنتقالية دولية برئاسة الرئيس الأميركي ترامب، تهدف إلى إعادة إعمار قطاع غزة و"إستقراره" بعد الحرب، يتكون من هيكلٍ متعدد المستويات:

-المجلس الرئيسي ويضم قادة دول مع تأكيد على مشاركة 20+ دولة كأعضاء مؤسسين ودعوات لـ 60 دولة أخرى (تتطلب مساهمة مليار دولار للعضوية الدائمة). الدول التي وقعت على الميثاق في دافوس، أو أصدرت بيانات لاحقة على موافقتها، هي: رئيس المجلس الولايات المتحدة، "إسرائيل"، الأرجنتين، أرمينيا، بيلاروسيا، المجر، كازاخستان، المغرب، باراغواي، الإمارات العربية، السعودية، مصر، قطر، البحرين، الأردن، تركيا، أوزبكستان، أندونيسيا، باكستان، آذربيجان،

بلغاريا، كوسوفو، فيتنام، وقد ألغى ترامب عضوية كندا). يجتمع مرة سنويًا بقيادة ترامب الذي يحدد الأجندة، ويصوّت بأغلبية بسيطة (1+50).

-المجلس التنفيذي، ويضم 8 أعضاء يركزون على الدبلوماسية و الاستثمار، وقد أعلن عنهم في 17 يناير/كانون الثاني 2026: الممثل السامي (نيكولاي ملادينوف:دبلوماسي وسياسي ورئيس وزراء بلغاريا سابقًا)، ماركو روبيو (وزير الخارجية الأمريكي)، ستيف ويتكوف (مبعوث أمريكي خاص)، جاريد كوشنير (صهر ترامب: يقود ملف إعادة إعمار غزة والاستثمارات وجذب تمويلات دولية تصل إلى عشرات المليارات)، طوني بلير (رئيس وزراء سابق لبريطانيا)، مارك روان (ملياردير أمريكي يهودي رئيس تنفيذي لشركة أبولو إحدى أكبر شركات إدارة الأصول الخاصة في العالم ويعتبر المهندس المالي للمجلس يشرف على هياكل الإستثمار)، أجاى بانغا (رئيس البنك الدولي)، روبرت غابرييل (مستشار سياسي أمريكي).

-اللجنة الوطنية لإدارة غزة: وهي الهيئة التكنوقراطية الفلسطينية الانتقالية، وتضم 15 عضوًا، أُعلن عنها في 14 يناير/كانون الثاني 2026، وتعمل تحت إشراف "مجلس السلام" برئاسة الرئيس دونالد ترامب، وبشكل مباشر كذراع تنفيذي محلي تحت إشراف مباشر للمجلس التنفيذي. وتشكلت من: علي شعث (رئيسًا، ملف الطاقة والنقل)، عائد أبو رمضان (التجارة والإقتصاد)، عمر شمالي (الإتصالات)، عبد الكريم عاشور (الزراعة)، عائد ياغي (الصحة)، جبر الداور (التعليم)، بشير الريس (المالية)، علي برهوم (المياه والبلديات)، هناء التززي (الشؤون الإجتماعية والمرأة)، أسامة السعداوي (سلطة الأراضي والسكان)، عدنان أبو وردة (القضاء والعدل)، اللواء سامي نسمان (الأمن الداخلي)، رامي حلس (الشؤون الدينية)، حسني المغني (شؤون العشائر)، عربي أبو شعبان (سلطة الأراضي -إضافي).

2-مجلس سلام أم إعادة هيكلة الدبلوماسية والقوة العالمية:

بالرغم من أن "مجلس السلام" في غزة قد أنشئ بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن تحت رقم 2803، وأنه ليس بديلًا رسميًا عن مجلس الأمن أو الأمم المتحدة، لكنه يُنظر إليه كآلية أميركية تتجاوز آليات الأمم المتحدة التقليدية بسبب صلاحيات ترامب الواسعة في إختيار الأعضاء وحقه في الفيتو وإدارته مدى الحياة.

لقد وجّه ترامب وإدارته إنتقادات حادة لعدم كفاءة الأمم المتحدة في التعامل مع النزاعات، نقتبس منها: "الأمم المتحدة فشلت تمامًا في غزة... هم مجرد نادي للدول الفاشلة والديكتاتوريات، بينما نحن نبني مجلس سلام حقيقي يعمل"، "مجلس الأمن مشلول بفيتوات روسيا والصين وأصبح مهرجانًا لمعاداة إسرائيل.... مجلس السلام سيكون البديل الفعال الذي يحقق السلام دون كلام فارغ"، "الأمم المتحدة تنفق المليارات على فلسطينيين يدعمون الإرهاب، ولا تفعل شيئًا مفيدًا... سنقطع تمويلها إذا لم تتغير".

هذه الانتقادات تعكس رؤية ترامب لإعادة هيكلة الدبلوماسية والقوة العالمية تحت قيادة أميركية مباشرة. حيث أن "مجلس السلام" في غزة يشمل مهامًا مثل "تعزيز القيم الديمقراطية، إعادة البناء، والسلام الدائم في المناطق المتضررة بالعالم"، مع إجتماعات سنوية تصويتية ودورية لمناقشة نزاعات أخرى. وهو لم يعتمد ميثاق الأمم المتحدة، بل كتب ميثاقه الخاص المستقل، مما أثار مخاوف من تجاوز الإطار الدولي، خصوصًا مع سلطة ترامب في تعيين أعضاء وأجندات، يُنظر إليها كمنصة لتوسيع النفوذ الأميركي في حل النزاعات العالمية، في ظل دعوات لـ 60 دولة للانضمام إليه.

وقد وجّه العديد من الجهات إتهامات لترامب بتشكيل مجلس السلام كمجلس محاذي لمجلس الأمن. منهم مراقبون دوليون وصحفيون ودول، وصفوا ميثاق مجلس السلام بأنه "مناورة لتجاوز الأمم المتحدة"، وأن المجلس ينتقد الأمم المتحدة ضمناً ويوحى بأنه "بديل" عبر عبارة "التخلي عن المؤسسات التي فشلت مرارًا"، خاصة مع توسيع مهامه خارج غزة.

وحتى الآن رغم دعوة ترامب لها، رفضت بريطانيا الإنضمام، لـ "نقص التوضيحات القانونية والتوافق مع القانون البريطاني الذي يمنع المشاركة في هيئات تشبه الأمم المتحدة من دون تفويض واضح"، ولـ "مخاوف من مشاركة روسيا"، ولـ "لتعارض مع التزامات الناتو والأمم المتحدة". كما رفضت فرنسا الانضمام بسبب مخاوفها من "تقويض الأمم المتحدة"، ولـ "صلاحية ترامب مدى الحياة التي تعتبر غير متوافقة مع الدبلوماسية الأوروبية". كما رفضت الإنضمام رغم الدعوة كل من السويد وسلوفينيا وإيطاليا وألمانيا (أبدت تحفظات واستعداداً مشروطاً) والنرويج وإسبانيا. أما الرئيس البرازيلي (إيناسيو لولا)، فقد أعلن موقفاً نقدياً حاداً اتجاه مجلس السلام، معتبراً إياه محاولة لإنشاء "أمم متحدة جديدة" تحت سيطرة ترامب الشخصية.

الدول الأوروبية هذه، رغم كون جزء منها يفضل التعاون غير الرسمي، ترى في "مجلس السلام" عدم موافقته مع الأمم المتحدة وسط مخاوف من تجاوزها، ومحاولة "للتفرد الأمريكي"، وتطالب بإدخال تعديلات على نص ميثاق هذا المجلس.

نقاط القوة ونقاط الضعف

"مجلس السلام" ومشروعه يجمعان بين إمكانيات قوية وتحديات شرعية وسياسية كبيرة. فالمشروع قوي تنفيذياً، وقد يصبح "نواة نظام عالمي جديد".

1-نقاط القوة:

-دعم سياسي: (انضمام حوالي 20 دولة ودعوة لـ 60)، مع التزامات بمليارات الدولارات كتمويل فوري.

-كفاءة تنفيذية: رئاسة ترامب مع 8 أعضاء معظمهم أميركيون، وقرارات ملزمة فورية.

-الدعم الأميركي السياسي والعسكري حول العالم.

2-نقاط الضعف:

-الشرعية الدولية: ليس معترفاً به خارج حدود المهمة في غزة، وضعف في الإجماع العالمي حوله حتى داخل أوروبا.

-السلطة الشخصية: رئاسة ترامب مدى الحياة، مع فيتو مطلق له، تشير إتهامات حول التفرد الأميركي والإستعمار الجديد الذي تقوده، كما أن إستمراره يتعلق بوجود ترامب كشخص.

-التمويل المشروط: شرط المليار دولار يحوّل المجلس إلى نادي للأثرياء وبالتالي يهدد مصالح الدول الفقيرة.

-عدم وجود آليات واضحة حتى الآن حول شرعية أو مكوّن أي قوة عسكرية غير ما رخص به مجلس الأمن بخصوص غزة.

التشابه مع عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة

إنّ تشكيل عصبة الأمم (1920) والأمم المتحدة (1945) كان نتاج حرب عالمية أولى وثانية، ولكن الأهم أنهما أتيا نتيجة توازنات القوى العالمية بعد هذه الحروب، كإطار "قانوني" لحفظ مصالح ونفوذ "المنتصرين" أكثر من كونهما إرادة لتحقيق "السلام والعدل الدوليين". وفي ذات المسار أتى "مجلس السلام" بعد حرب غزة التي إمتدت لسنتين وكانت بمثابة "حرب دولية" على الفلسطينيين، خلّفت عشرات آلاف القتلى ودمار مهول ماسح لكل أشكال الحياة فيها.

من هنا، يمكن رؤية العديد من التشابهات بين هذه المجالس الثلاث، كونها تنطلق جميعها من خلفيات استعمارية بقفازات مخملية:

1- العمل على إرساء نظام عالمي جديد (ثنائي القطب مع عصابة الأمم، ومتوازن النقض مع هيئة الأمم، ووحدة القطب بل الشخص مع مجلس السلام) حاكم على النزاعات وعلى سرديات التهديدات المفترضة، وعلى إقتصاديات الدول، وعلى تحديد الحقوق والواجبات.

2- حماية مصالح القوى الكبرى المهيمنة تحت شعارات السلام والإزدهار وحل النزاعات ودرء التهديدات.

3- تشكيل نظام اقتصادي جيوسياسي يعتمد في طياته الحروب الاقتصادية وأنظمة الحصار والعقوبات الاقتصادية والجمركية لإخضاع الدول.

4- إدارة الإستثمارات حول العالم تحت عنوان الإعمار والمناطق الاقتصادية.

أهداف سياسية لمجلس السلام

مجلس السلام، له أهداف سياسية واضحة ترتبط بخطة ترامب الشاملة لقطاع غزة، وتمتد إلى تشكيل النظام العالمي الجديد، من خلال تحويل المجلس لأن يكون نواة هذا النظام الجديد، عبر:

1- حل النزاعات وجذب الإستثمارات، وإقامة المشاريع والمناطق الاقتصادية الخاصة بإستثمارات خاصة مع ربط العضوية فيها بالإلتزام مع أميركا، ومن خلال قرارات مُلزمة وشراكات إقتصادية غير متكافئة مع المستهدفين (غزة: تحويلها إلى مركز تكنولوجي وسياحي إقليمي وتتأثر بهذا المشروع كل من الأردن ومصر، لبنان: المنطقة الاقتصادية على قرى الحافة الأمامية مع الكيان الإسرائيلي، وسوريا: منطقة اقتصادية ومعابر طاقوية، إيران والسودان ومختلف النزاعات في أفريقيا وغيرها من الدول حول العالم). وذلك من خلال القرارات التصويتية الملزمة للأعضاء والتي يكون بحكم ميثاق المجلس مرجعها النهائي هو ترامب نفسه، مما يحوّل سياسات "الجوار" نحو الأجندة الأميركية.

2- إعادة هيكلة الدبلوماسية العالمية (السلام بالقوة)، تحت قيادة أميركية مباشرة، لفرض الهيمنة الصهيونية الأميركية على العالم تحت عناوين "التعايش السلمي" و"السلام العالمي"، غير المراعي لعدالة حقوق الشعوب أو مصالحهم أو دماءهم.

3- إعادة تشكيل التحالفات حول العالم، لصالح واشنطن، ورؤيتها ومصالحها وأولوياتها الإستراتيجية الأمنية والإقتصادية (ليس أقلها إستراتيجية السيطرة على غربي الكرة الأرضية، والمصادر المتعددة للطاقة). مع سياسة إقليمية مشتركة واضحة غير مستورة مع دول الخليج العربي كونها عضو بالمجلس وممولة له.

4- ربط المساعدات الأميركية للدول بالتعاون مع المجلس.

5- إزالة التهديدات المفترضة بحسب الرؤية الأميركية لها، في إطار إعادة تشكيل جيوسياسي لكثير من المناطق في العالم.

ملحق 1: بنود ميثاق مجلس السلام الذي وُقّع في دافوس:

أبرز بنود ميثاق "مجلس السلام" (ترجمة تقريبية للميثاق)، بناءً على النصوص المنشورة في "العربي الجديد" و"القدس العربي"، و"بي بي سي"، مستمدة من النسخة الإنجليزية الأصلية:

الديباجة

إذ نعلن أنّ السلام الدائم يتطلب حكمة عملية، وحلولاً منطقية، وشجاعةً سياسية للتخلي عن المناهج والمؤسسات التي فشلت مراراً وتكراراً؛ وإذ ندرك أنّ السلام الدائم يترسخ حين يتم تمكين الشعوب من تولي زمام مستقبلها وتحمل مسؤوليته، وإذ نوّكد أنّ الشراكة المستدامة والفعّالة القائمة على تقاسم الأعباء والإلتزامات هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق السلام في المناطق التي ظل فيها بعيداً لفترة طويلة، وإذ نأسف لأنّ العديد من مناهج بناء السلام تُرسّخ التبعية الدائمة وتُكرّس الأزمات بدلاً من قيادة الشعوب لتجاوزها، وإذ نوّكد على الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام، وإذ نعقد العزم على تشكيل تحالف من الدول الراغبة الملتزمة بالتعاون العملي والعمل الفعّال بحكمةٍ وعدلٍ؛ فقد اتفق الأطراف الموقعون على هذا الميثاق على إقامة مجلس السلام..

الأهداف والمهام: الفصل الأول

المهمة: المادة 1

مجلس السلام منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الإستقرار، وإعادة إقامة الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة من النزاعات أو المهتدة بها. ويتولى المجلس مهام بناء السلام وفقاً للقانون الدولي وبما يُقرّ بموجب هذا الميثاق، بما في ذلك تطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل جميع الدول والمجتمعات الساعية للسلام.

الفصل الثاني: العضوية والرئاسة

الدول الأعضاء: المادة 2.1

عضوية مفتوحة للدول الجادة؛ عضوية دائمة لمن يساهم بمليار دولار سنوياً؛ مدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

مسؤوليات الدول الأعضاء: المادة 2.2

-يُمثّل كل دولة عضو رئيس دولتها أو حكومتها.

-تدعم كل دولة عمليات المجلس وفق سلطاتها القانونية المحلية.

الإنسحاب: المادة 2.4

يجوز لأي دولة الانسحاب فوراً بإخطار الرئيس كتابياً.

الحوكمة: الفصل الثالث

مجلس السلام: المادة 3.1

يتألف من الدول الأعضاء؛ إجتماعات سنوية تصويتية (أغلبية بسيطة 1+50)، قرارات ملزمة في الإعمار والأمن؛ الرئيس مرجع نهائي في التفسير.

السلطات والتعاون: الفصل الرابع

السلطات: المادة 4

إدارة انتقالية، تنسيق قوات الاستقرار، تعبئة تمويلات، مراقبة نزاعات.

التعاون: المادة 5

تعاون مع الأمم المتحدة دون التقييد ببيروقراطيتها.

الفصل التاسع القرارات:

المادة 9

يُخَوَّلُ الرئيس إصدار القرارات والتوجيهات نيابة عن المجلس.

الفصل العاشر المدة والحل:

المادة: 10.1

يستمر حتى يُحلَّه الرئيس أو في نهاية سنة فردية دون تجديد.

شروط الحل: المادة 10.2

يُحلَّ في الوقت الذي يراه الرئيس مناسبًا؛ يضع المجلس التنفيذي إجراءات التسوية.

الفصل الحادي عشر بدء النفاذ:

المادة 11.1

يبدأ نفاذه بموافقة 3 دول على الأقل، تطبيق مؤقت ممكن.

الفصل الثاني عشر التحفظات:

المادة 12

لا يجوز إبداء تحفظات.

الفصل الثالث عشر أحكام عامة:

اللغة: المادة 13.1

الإنجليزية الرسمية.

المقر: المادة 13.2

يُحدد لاحقًا.

نص مترجم آخر:

ميثاق مجلس السلام يتكوّن من 12 مادة رئيسية، أبرزها:

الباب الأول: المهمة والأهداف:

المادة 1 (المهمة): "مجلس السلام منظمة دولية تهدف إلى تعزيز الإستقرار، إعادة إقامة حوكمة موثوقة وشرعية، وضمان سلام دائم في المناطق المتأثرة أو المهتدة بالنزاعات".

المادة 2 (الأهداف): "بناء السلام وفق القانون الدولي، نشر أفضل الممارسات للدول الساعية للسلام، والشجاعة للإنفصال عن المؤسسات التي فشلت مراراً".

الباب الثاني: التنظيم والعضوية:

المادة 2.1 (الدول الأعضاء): "عضوية مفتوحة للدول الجادة، عضوية دائمة لمن يساهم بمليار دولار سنوياً، مدة 3 سنوات قابلة لتجديد".

المادة 2.2 (الرئيس): "الرئيس الأول دونالد ترامب مدى الحياة، يحدد الأجنحة، يعين الأعضاء، ويمتلك فيتو على القرارات".

المادة 3 (الاجتماعات): "سنوية تصويتية (أغلبية بسيطة 1+50)، إجتماعات دورية إضافية، قرارات ملزمة في الإعمار والأمن".

الباب الثالث: السلطات والتعاون:

المادة 4 (السلطات): "إدارة إنتقالية، تنسيق قوات الإستقرار الدولية، تعبئة تمويلات، ومراقبة نزاعات".

المادة 5 (التعاون): "تعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، لكن دون التقد ببيروقراطيتها".

المادة 6 (الأولويات): "غزة أولى، ثم نزاعات أخرى، نشر الديمقراطية والإقتصاد الحر".

الباب الرابع: التنفيذ والتمويل:

المادة 10 (التمويل): "مساهمات الأعضاء، مع صندوق إعمار بـ 100 مليار دولار أولي".

المادة 12 (النفاذ): "يدخل حيز التنفيذ عند توقيع 10 دول على الأقل، قابل للتعديل بموافقة الرئيس".

ملحق 2: قرار مجلس الأمن رقم 2803:

البند الرئيسية:

يرحب بالخطه (خطه ترامب لوقف القتال في غزة)، ويطالب بتنفيذها، بما في ذلك:

- تثبيت وقف إطلاق النار الدائم والشامل في غزة.

- إدخال مساعدات إنسانية دون عوائق وإعادة إعمار القطاع.

- نزع سلاح تدريجي لفصائل غزة، مع إشراف دولي.

- إنشاء "مجلس السلام" كهيئة إدارية إنتقالية بشخصية قانونية دولية، للإشراف على الحوكمة والإعمار حتى إصلاح السلطة الفلسطينية.

- تشكيل "قوة إستقرار دولية" بقيادة موحدة للأمن.

- تهيئة مسار لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية.